

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد

المنامة في 9 ديسمبر 2014

تحتفي الأمم المتحدة في 9 ديسمبر من كل عام باليوم الدولي لمكافحة الفساد، وقد اعتمدت الجمعية العامة في 31 أكتوبر 2003 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي دخلت حيز النفاذ في ديسمبر 2005، حيث حددت الجمعية العامة يوم التاسع من ديسمبر يوماً دولياً لمكافحة الفساد من أجل إذكاء الوعي بمشكلة الفساد وبدور الاتفاقية في مكافحته ومنعه.

ويُعد الفساد الوجه البارز لإساءة استغلال السلطة أو الوظيفة العامة لغرض تحقيق كسب خاص، فهو يشكل ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر في جميع البلدان، حيث أنه يساهم في تقويض المؤسسات الديمقراطية ويبطئ التنمية الاقتصادية، كما يؤدي إلى الانحراف بسيادة القانون عن مقاصده، وأن خطورة الفساد تكمن فيما يترتب عليه من عجز الدولة عن مواجهة التحديات في البناء أو الارتقاء بالبنى التحتية اللازمة لنموها وتطورها، علاوة على تأثيره الجسيم في فاعلية وكفاءة أجهزة الدولة في القيام بواجباتها تجاه الأفراد المنتفعين بالخدمات في مختلف الميادين العامة كونها حقوقاً أساسية لهم.

وبهذه المناسبة، فإن المؤسسة الوطنية تشيد بصدور المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 وتعديلاته المتعلقة بحظر ومكافحة غسل الأموال الذي يحدد صور هذه الجريمة وما يرتبط بها والعقوبات المترتبة عليها، بالإضافة إلى صدور قرار وزير المالية رقم (8) لسنة 2012 الخاص بإنشاء لجنة تتولى وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتحديد اختصاصاتها تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون. كما تشيد المؤسسة بإصدار المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2002 بشأن قانون ديوان الرقابة المالية والعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (49) لسنة 2010، والذي بموجبه ينعقد الاختصاص للديوان بالتحقق بوجه خاص من سلامة ومشروعية استخدام هذه الأموال وحسن إدارتها، بما في ذلك الجوانب الإدارية عن طريق التحقق من تنفيذ القوانين والقرارات الإدارية والرقابة على أداء الجهات الخاضعة للرقابة في إطار من الحيادية والشفافية والمصادقية.

وتؤكد المؤسسة الوطنية أن تكريس النزاهة ومكافحة الفساد يستلزم خلق برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي لتكتسب مضمونا استراتيجياً يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها، كما يستلزم إنشاء أجهزة متخصصة في مكافحة الفساد ومنحها الاستقلالية التامة، وربطها من حيث التنظيم بالسلطة العليا في الدولة، مع عدم إخضاعها لأية سلطة أخرى، بما في ذلك توفير الاستقلال المالي والرقابة الذاتية لها. بالإضافة إلى تشجيع الجهات الإعلامية على اختلافها للقيام بجملة مستمرة حوله من خلال نشر المعلومات، وتوعية الأفراد وتنمية القيم المناهضة له، وتقديم جميع الدعم لمنظمات المجتمع المدني لتمكينها من تأدية دورها في إرساء أسس الثقافة المدنية عن طريق التعليم والتدريب والنشر والإعلام، لكشف أنواع الفساد والتوعية بآثاره الضارة.